

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

لأن تستذكر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ١٩٨٢/٢٢ المؤرخ في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٣ بشأن التشاور الإقليمي حول سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية،

وأذ تأخذ علمًا بتقريره^(١)) الأمين العام للأمم المتحدة حول سياسة الدمج الاجتماعي والمشاركة الأهلية والرعاية الاجتماعية المؤرخ في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥،

وأذ تؤكد أهمية سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية في تحسين مستوى المعيشة للثبات الأشد حاجة وفي إدماج هذه الثبات في مسيرة التنمية الشاملة كهدف من أهداف تنمية الموارد البشرية في منطقة غربي آسيا، وب خاصة في الظروف الراهنة الناجمة عن تناقص الموارد المالية التي تتعرض لها المنطقة،

وأذ تدرك أن أعضاء اللجنة قد قطعت أشواطاً ملحوظة في تطوير سياساتها وبرامجها ومؤسساتها المعنية بالرعاية الاجتماعية الإنمائية لكي تجعل منها وسيلة لدعم مقومات التنمية الذاتية على المستويين القطري والإقليمي،

وأذ تشير إلى المؤتمر العربي الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية والذي عقد في تونس خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥، وإلى الإعلان العربي الذي أصدره المؤتمر في هذا الشأن،

١- تعلن عن اغتباطها بما يقوم به مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية من جهود لتنظيم التشاور الإقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧،

٢- ترجو من الأمين العام التنفيذي العمل على أن تقدم الأمانة التنفيذية للاسكوا تقريراً يستعرض واقع سياسات الرعاية الاجتماعية وبرامجها في منطقة غربي آسيا والتوجهات المستقبلية لاقتراحها في هذا الشأن حتى يكون هذا التقرير من بين وثائق التشاور الإقليمي،

٣- تدعى الأعضاء إلى المشاركة في اجتماع التشاور الإقليمي المذكور، وإلى الإسهام بخبراتهم وتوجهاتهم المستقبلية في موضوع الاجتماع في إطار الخبرات الإقليمية الأخرى.

الجلسة العامة الثالثة
٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٦